

Distr.: General  
24 October 2016  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الحادية والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الحادية والسبعون  
البندان ٤١ و ٧٣ (أ) من جدول الأعمال  
مسألة قبرص  
المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من القائم بالأعمال  
بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

يشرفني أن أحيل طيا رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إليكم  
من ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية مهمت دانا (انظر المرفق).

أكون ممتنا لو جرى تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية  
العامة، في إطار البندين ٤١ و ٧٣ (أ) جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غوفين بييجيج  
نائب الممثل الدائم  
القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق

041116 021116 16-18469 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الموجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

بناء على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك والمعممة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة (A/70/1008). إن الحجج المقدمة في الرسالة المذكورة تشوبها عيوب جوهرية لأنها تستند إلى افتراض خاطئ بأن لإدارة القبرصية اليونانية لقبرص الجنوبية حقا قانونيا أو سياسيا أو أخلاقيا في تمثيل الجزيرة بأسرها أو التصرف باسمها. وحقيقة الأمر هي أنه منذ التدمير القسري لشراكة جمهورية قبرص لعام ١٩٦٠ الذي حصل في عام ١٩٦٣، لم توجد في الجزيرة أية إدارة مشتركة قادرة على تمثيل القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

وغني عن القول إن الموارد الطبيعية الموجودة في قبرص وحولها تعود إلى شعب الجزيرة. لذا، فمن المؤسف أن تصر الإدارة القبرصية اليونانية على القيام بخطوات أحادية الجانب على حساب الحقوق المتأصلة والمتساوية للشعب القبرصي التركي في ما يتعلق بهذه الموارد. وقد سُجلت أصلا آراء الجانب القبرصي التركي بشأن أنشطة استكشاف واستغلال المواد الهيدروكربونية التي تقوم بها الإدارة القبرصية اليونانية في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة (A/69/675-S/2014/915 و A/68/902). وعلى غرار ذلك، وفي ضوء محاولات الجانب القبرصي اليوناني خلق أمر واقع في مسألة الهيدروكربونات، فقد سجلت تركيا أيضا، بوصفها بلدا مجاورا، اعتراضاتها من خلال بيانات ووثائق رسمية مختلفة (A/70/855-S/2016/406).

وفي هذا السياق، أود أن أذكركم بالاقتراحين القبرصيين التركيين المؤرخين ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اللذين يتوخيان جملة أمور منها إنشاء لجنة مخصصة للاستكشاف والاستغلال المشتركين لاحتياطيات الهيدروكربونات. بيد أن الجانب القبرصي اليوناني لا يرفض مجرد مناقشة هذين الاقتراحين فحسب، بل يواصل أيضا القيام بخطواته الانفرادية زاعما أن إجراءاته هذه هي من ضمن "حقوقه السيادية"، ومتجاهلا أن السيادة تنبع على قدم المساواة من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، على نحو ما جرى تأكيده أيضا في البيان المشترك المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، أعلن الجانب القبرصي اليوناني، من خلال بيانات عامة في مناسبات عدة، أن لانية لديه على الإطلاق للقيام بخطوات مشتركة مع الجانب القبرصي التركي بشأن مسألة الهيدروكربونات أو لن يتقاسم مع القبارصة الأتراك تقاسم أية إيرادات محتملة يمكن تحقيقها من احتياطيات الهيدروكربونات قبل التوصل إلى تسوية.

وكما تدركون جيداً، فقد أعرب الزعيمان في بيانيهما المشتركين المؤرخين ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عن تطلعهما إلى التوصل إلى اتفاق تسوية شاملة في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، أظهرت التجارب السابقة أنه بغية تحقيق هذا الهدف، من الأهمية بمكان عدم إلهاء هذه العملية أو تقويضها بعوامل من قبيل مسألة الهيدروكربونات، وتضأفُر كل جهود الجانبين تحقيقاً لهذه الغاية. وإزاء هذه الخلفية، من المؤسف أن الجانب القبرصي اليوناني ما زال يختار المضي في إجراءاته الانفرادية مثل توقيع اتفاق مع مصر في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦ من أجل تشييد خط أنابيب أو الطلب من شركات الطاقة المعنية التعجيل في استغلال حقول غاز معينة. إن هذا الموقف غير الصادق يثير من دون شك تساؤلات بشأن استعداد الإدارة القبرصية اليونانية لتقاسم السلطة مع الشعب القبرصي التركي.

لقد آن الأوان للمجتمع الدولي كي يكف عن التفاوض عن الإجراءات الأحادية التي يتخذها الجانب القبرصي اليوناني الذي يهدف إلى اغتصاب الحقوق المتأصلة والمشروعة للشعب القبرصي التركي في الموارد الطبيعية الموجودة في الجزيرة وحولها. وينبغي للإدارة القبرصية اليونانية عوض ذلك أن تشجع على العمل بصدق مع الجانب القبرصي التركي من أجل تحقيق تسوية شاملة في عام ٢٠١٦، قبل أن تُغلق نافذة الفرصة الحالية. أكون ممتناً لو جرى تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٤١ و ٧٣ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) مهمت دانا

ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية